عشرة آلاف عامل وفقا لبعض المصادر(٤٧). غير أن فشل الثورة وانحسارها في العامين التاليين ، وتأثر الاوضاع الاقتصادية في البلاد ، قد أدى الى ضعف دور الجمعية وتقلص نفوذها ، ففي عام ١٩٣٨ كان عدد اعضائها قد بلغ ٢٢٠ عضوا فقط(٤٨)، ووفقا لقانون الطوارىء الذي عمل به انذاك حلت النقابات عام ١٩٣٧ واعتقل عدد من القادة النقابيين (ميشيل متري ، سعيد قواس ، نديم ابو طه ، عبدالرحمن قليلات) وبقوا في السجن حتى عام ١٩٣٩ (٤٩)وقد سادت تلك الفترة موجة من اليأس والركود السياسي. غير ان اندلاع الحرب وفر ظرفا موضوعيا لنشاط عمالي كبير ، ولاتساع حجم الطبقة العاملة في البلاد .

وفي عام ١٩٣٩ كانت الحركة العمالية منهمكة في انشاء بعض الجمعيات التعاونية العمالية ، كصدى لموجة البطالة وارتفاع الاسعار(٥٠). وفي هذا العام كان قد افرج عن معظم النقابيين المعتقلين وجاءت الظروف العامة لتتجه بالحركة العمالية نحو وحدتها ، فمن جهة كانت جمعية العمال العرب في يافا قد انتهت بمقتل رئيسها ميشيل متري على يد جماعة ارهابية تابعة لاحدى القيادات الوطنية التقليدية(٥١)، وانضم اتحاد نقابات العمال العرب في حيفا وكان على رأسه بولص فرح وعدد من الشيوعيين الى جمعية العمال العربية الفلسطينية فيما كان بقية الشيوعيين يعملون ضمن الجمعية الاخيرة(٥٢). وظهرت نقابات مستقلة بكل مهنة ، يجمعها مجلس عام ، في ظروف اشتداد حدة التناقضات في المجتمع الفلسطيني على عدة مستويات : أ ــ مع الصهيونية (ازدياد التمايز بين العمال العرب واليهود والحملات المضادة بينهما ، ازدياد الهجرة اليهودية ، تفجر القتال الدموي بين العرب واليهود) ب ــ مع سلطات الانتداب (محاباة السلطات وسعيها الجاد لخلق وطن قومي لليهود ، سياسات عدائية تجاه العرب ، ارتفاع الاسعار وسوء الاوضاع الحياتية للعرب) جـ ــ مع الطبقات الرجعية العربية (تناقض تطلعات الجماهير مع سياسات القيادات التقليدية ، ازدياد حدة الاستغلال مع بدء الحرب وقلة أجور العمال العرب في المؤسسات الانتاجية العربية) بالاضافة الى ظروف أخرى متصلة باتساع التوظيف في قطاع الحرب (المعسكرات ، المشاريع العامة ، صناعات المجهود الحربي وكل ما يتصل بالاستعداد العسكري للجيش البريطاني) . وقد شهدت فترة بداية الاربعينات سلسلة من الاضرابات العمالية العربية في مؤسسات انتاجية وخدمات مختلفة ، (اضراب عمال معسكرات الجيش ، اضراب الموظفين في دوائر الدولة وعمال السكك الحديدية ، اضراب عمال شركات البترول والزيوت ، اضراب عمال شركات الدخان ، عمال الميناء ، عمال المخابز ... الخ)(٥٣) وقد تحققت للحركة العمالية العربية في فلسطين مكتسبات هامة في هذه الفترة هي : ١ ــ اعتراف حكومة الانتداب بجمعية العمال العربية الفلسطينية كممثلة للعمال العرب . ٢ ــ الاعتراف بالتنظيم العربي وحريته. ٣ ــ تأليف لجان عمالية استشارية لدى كل مدير دائرة حكومية . ٤ ــ اصدار تشريعات عمالية لتعويض العمال عند حدوث اصابات او وفاة . ٥ ــ تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات يوميا واجازات اسبوعية وشهرية وسنوية . ٦ ــ تحديد الحد الادنى للاجور ــ بلغ اربعة اضعاف ما كان عليه قبل الاضراب . ٧ ــ تساوي الاجور بين العمال العرب واليهود. ٨ ــ دفع اجرة الايام التي قام العمال خلالها بالاضراب(٥٤). وعلى صعيد تنظيم العمال استطاعت جمعية العمال العربية الفلسطينية انشاء فروع لها في اكثر من ٤٠ بلدة في فلسطين . وكان من أبرز نقابات الجمعية نقابة عمال السكك الحديدية التي كان لها عدد من الفروع الهامة بعضها خارج فلسطين (سيناء، عمان)(٥٥). وكان للجمعية مجلس أعلى مكون من ممثلي الفروع ، بحسب حجم الفرع النقابي والعمالي ، وكان من مهمة المجلس الاعلى وضع السياسة النقابية ، غير ان هذه المهمة كانت عمليا استشارية ، بينما كانت ادارة حيفا وعلى رأسها سكرتير الجمعية سامي طه هي القيادة العملية للجمعية ، وهو الامر الذي كان الشيوعيون في الجمعية يطالبون